

حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم

النمو الاقتصادي ضروري ولكنه غير كافٍ لتسريع الحد من الجوع وسوء التغذية

الرسائل الرئيسية

- يعرض تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في سنة 2012 تقديرات جديدة لعدد ناقصي التغذية ونسبتهم من حيث توزيع إمدادات الطاقة الغذائية. ولا يزال عدد الجياع في العالم مرتفعاً بشكل غير مقبول بعدما بلغ عدد من يعانون من نقص مزمن في التغذية 870 مليون نسمة في الفترة 2010-2012. ويعيش القسم الأكبر منهم في البلدان النامية حيث يقدر عدد ناقصي التغذية بزهاء 850 مليون نسمة أو أقل بشكل طفيف من 15 في المائة من السكان.
- تنفيذ التقديرات المحسنة لنقص التغذية اعتباراً من سنة 1990 أن التقدم المحرز باتجاه خفض الجوع قد فاق التوقعات.
- لكن القسم الأكبر من التقدم تحقق قبل الفترة 2007-2008. وتباطأ منذ ذلك الحين التقدم المحرز على المستوى العالمي للحد من الجوع، لا بل راوح مكانه.
- يتضح من خلال النتائج المنقحة أن غاية الهدف الإنمائي للألفية المتمثلة في خفض انتشار نقص التغذية إلى النصف في العالم النامي مع حلول سنة 2015 بات في متناول اليد، شرط اتخاذ الإجراءات المناسبة الكفيلة بعكس التباطؤ الحاصل منذ الفترة 2007-2008.
- رغم التحسينات الملحوظة التي أدخلت هذه السنة على المنهجية التي تعتمد الفاو في تقديراتها عن نقص التغذية، من الضروري إجراء مزيد من التحسينات وتحسين البيانات للإحاطة بتأثيرات أسعار المواد الغذائية والصدمات الاقتصادية الأخرى. وعليه، فإن تقديرات نقص التغذية لا تعكس بالكامل تأثير الجوع بالارتفاعات الحادة في الأسعار في الفترة 2007-2008 أو التباطؤ الاقتصادي الذي تشهده بعض البلدان منذ سنة 2009، ناهيك عن الزيادات الأخيرة في الأسعار. ومن الضروري توافر مؤشرات أخرى للتوصل إلى تقييم أشمل لنقص التغذية والأمن الغذائي.
- لكي يؤدي النمو الاقتصادي إلى تعزيز تغذية أكثر المحتاجين، لا بد من أن يشارك الفقراء في عملية النمو وأن يستفيدوا منها: (1) يجب أن يُشرك النمو الفقراء وأن يصل إليهم؛ (2) يتعين على الفقراء استخدام الدخل الإضافي لتعزيز كمية نظمهم الغذائية ونوعيتها وتحسين الخدمات الصحية؛ و(3) يجدر بالحكومات أن تستخدم المزيد من الموارد العامة للسلع والخدمات العامة التي يستفيد منها الفقراء والجياع.
- يتسم النمو الزراعي بفعالية خاصة للحد من الجوع ومن سوء التغذية. ويعتمد القسم الأكبر ممن يعانون الفقر المدقع على الزراعة والأنشطة المتصلة بها لكسب قسم وافر من سبل عيشهم. ويكون النمو الزراعي الذي يشارك فيه أصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما النساء، أكثر فعالية للحد من الفقر المدقع والجوع متى نجح في زيادة العائدات لقاء العمل ومتى خلق فرص عمل للفقراء.
- يجدر بالنمو الاقتصادي والزراعية أن يكونا "مراعين للتغذية". لا بد أن يؤدي النمو إلى زيادة النتائج الغذائية من خلال تعزيز الفرص المتاحة للفقراء من أجل تنويع نظمهم الغذائية؛ وزيادة فرص الحصول على مياه شرب آمنة وعلى خدمات الصرف الصحي؛ زيادة فرص النفاذ إلى الخدمات الصحية؛ توعية المستهلكين على نحو أفضل على التغذية الصحية والعناية بالأطفال؛ وتوزيع المكملات الغذائية على فئات معينة في حالات النقص الحاد في المغذيات الدقيقة. وتُعتبر في المقابل التغذية الجيدة عنصراً رئيسياً لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
- إن الحماية الاجتماعية أساسية لتسريع عجلة الحد من الجوع. فهي قادرة بالدرجة الأولى على حماية الفئات الأكثر ضعفاً التي لم تستفد من النمو الاقتصادي. وثانياً، تساهم الحماية الاجتماعية، الحسنة التنظيم، مساهمة مباشرة في تسريع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تنمية الموارد البشرية وتعزيز قدرة الفقراء، خاصة صغار المزارعين منهم، على التصدي للمخاطر واعتماد تكنولوجيات محسنة ذات إنتاجية عالية.
- لا بد للنمو الاقتصادي أن يتوافق مع إجراءات عامة هادفة وحاسمة للعمل بسرعة على الحد من الجوع. ويجدر بالسياسات والبرامج العامة أن تخلق مناخاً مشجعاً للنمو الاقتصادي الطويل الأجل المناسبات للفقراء. ومن العناصر الرئيسية لخلق مناخ مشجع توفير السلع والخدمات العامة لتطوير القطاعات الإنتاجية وإعطاء الفقراء فرصاً متساوية للحصول على الموارد وتمكين المرأة وتصميم نظم للحماية الاجتماعية وتطبيقها. ويتسم وجود نظام محسن للإدارة، قوامه الشفافية والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، بأهمية خاصة بما يضمن كفاءة هذا النوع من السياسات والبرامج.



التحسينات في مؤشر الفاو للجوع

- تقديرات محدثة لإمدادات الطاقة الغذائية بحسب البلدان؛
- تقديرات خاصة بكل بلد من البلدان للخسائر الغذائية على مستوى التوزيع بالترفة؛
- والتحسينات التقنية في المنهجية.

وتجدر الإشارة إلى أن المنهجية الحالية لا تتناول تأثير الصدمات القصيرة الأجل على صعيد الأسعار وغيرها من الصدمات الاقتصادية، ما لم تبرز في التغييرات الحاصلة في أتماط الاستهلاك الغذائية الطويلة الأجل.

يعرض إصدار هذا العام من حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم تقديرات جديدة لعدد الجياع في العالم ولنسبتهم منذ سنة 1990، مما يعكس حدوث عدد من التحسينات الرئيسية في البيانات والمنهجية المستخدمة من قبل الفاو لتحديد مؤشرها الخاص بانتشار نقص التغذية. وتشمل التقديرات الجديدة:

- آخر التنقيحات للبيانات عن سكان العالم؛
- بيانات جديدة عن المقاييس البشرية لإجراء دراسات استقصائية سكانية وصحية وأسرية لاستخلاص الحد الأدنى المراجع من متطلبات الطاقة الغذائية بحسب البلدان؛

الغذائي وواضعي السياسات ذات الصلة من إجراء تقييم أشمل لمختلف أبعاد انعدام الأمن الغذائي وجميع الأوجه التي يتجلى من خلالها بما يفيد السياسات لتفعيل التدخلات والاستجابات.

النمو الاقتصادي - ضروري لكن غير كافٍ لتسريع الحد من الجوع وسوء التغذية

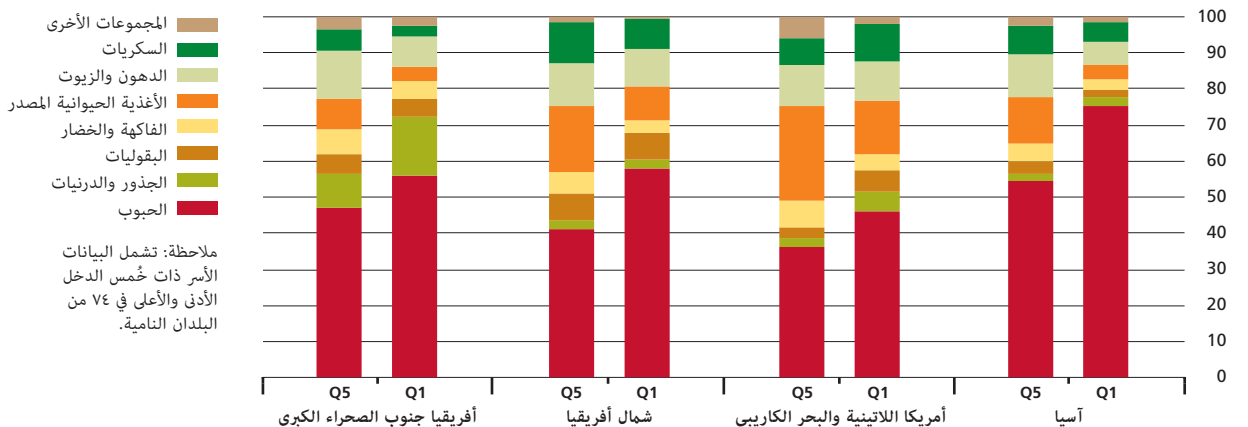
شهد التقدم باتجاه الحد من نقص التغذية تباطؤاً ملحوظاً منذ سنة 2007 وسيكون النمو الاقتصادي المعزز مكوناً هاماً لإنجاح عملية الحد من الجوع بصورة مستدامة. وبالفعل، شهدت بالإجمال المناطق التي سجلت نمواً أسرع من غيرها انخفاض الجوع فيها بوتيرة أسرع؛ ويلاحظ في مختلف أنحاء العالم أن من لديهم دخل أعلى ينعمون بتنوع غذائي أكبر (انظر الشكل أدناه). وخلال العقد الماضي، كان نمو الدخل للفرد الواحد إيجابياً في جميع أقاليم البلدان النامية، غير أن النمو لم يُحدث في العديد من البلدان أي انخفاض

2008-2009 اقتصر في الواقع على تباطؤ طفيف في العديد من البلدان النامية وإلى أن الزيادات في الأسعار المحلية للمواد الغذائية الأساسية كانت محدودة جداً في الصين والهند وإندونيسيا (أكبر ثلاثة بلدان نامية).

لكن، حتى في حال تعذر ربط ارتفاع الأسعار بصورة مباشرة بانخفاض الأسعار الحرارية الإجمالية التي يستهلكها السكان، قد يؤدي ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى تأثيرات سلبية أخرى منها مثلاً تراجع جودة النظام الغذائي والفرص المحدودة للحصول على الاحتياجات الأساسية الأخرى كالصحة والتعليم. ومن الصعب تقييم هذه التأثيرات باستخدام المعلومات المتاحة حالياً في معظم البلدان ومن المؤكد أنه من غير الممكن مراعاتها في أي مؤشر يعتمد فقط على مدى كفاية الطاقة الغذائية. وقامت الفاو، بمحاولة منها لسد هذه الثغرة في المعلومات، إلى تحديد مجموعة أولية تضم أكثر من 20 مؤشراً متاحة لمعظم البلدان والسنوات. وتتوافر البيانات ذات الصلة على الموقع الإلكتروني المصاحب لهذا التقرير (www.fao.org/publications/sofi/ar) وهي ستمكّن محلي الأمن

كلما ازداد الدخل، كلما ازداد التنوع الغذائي

نصيب المجموعات الغذائية من مجموع إمدادات الطاقة الغذائية (النسبة المئوية)



حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم

النمو الاقتصادي ضروري ولكنه غير كافٍ لتسريع الحد من الجوع وسوء التغذية

نقص التغذية حول العالم

انتشار نقص التغذية منذ 1990-1992 (بتبع ترتيب المناطق ضمن فئات التصنيف الموحد للأمم المتحدة؛ ويتضمن الملحق بالتقرير عرضاً مفصلاً لتركيبية البلدان).

وفي ظلّ تفاوت معدلات التقدم باتجاه خفض الجوع بين المنطقة والأخرى، تغيّر توزيع تواجد الجوع في المناطق النامية على امتداد العشرين سنة الفائتة (الشكل، أسفل اليسار). وقد شهد نصيب جنوب شرق آسيا وشرق آسيا من ناقصي التغذية في المناطق النامية أكبر تراجع بين 1990-1992 و2010-2012 (من 13.4 إلى 7.5 في المائة ومن 26.1 إلى 19.2 في المائة على التوالي) في حين سُجّل تراجع أيضاً في أمريكا اللاتينية من 6.5 إلى 5.6 في المائة. وارتفعت بموازاة ذلك تلك المعدلات من 32.7 إلى 35.0 في المائة في جنوب آسيا ومن 17.0 إلى 27.0 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومن 1.3 إلى 2.9 في المائة في غرب آسيا وشمال أفريقيا.

نقص التغذية في السنوات الأخيرة

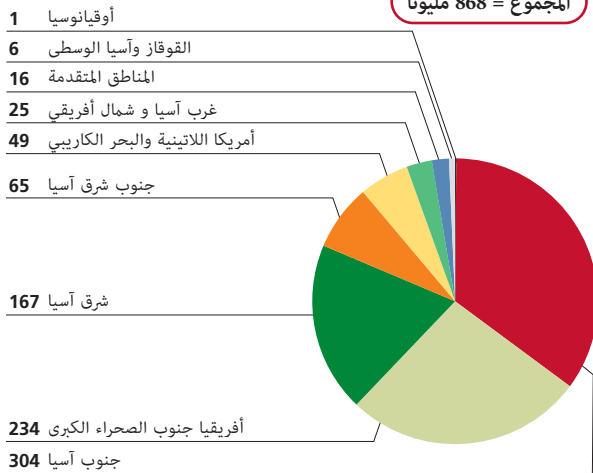
تشير التقديرات الجديدة أيضاً إلى أن ازدياد الجوع في الفترة 2007-2010 - وهي الفترة التي شهدت أزمة اقتصادية وأزمة أسعار المواد الغذائية - كان أقلّ حدة مما كان متوقعاً. ويُعزى ذلك إلى أسباب عدة. أولها، أن منهجية الفاو تقدّر نقص التغذية المزمّن استناداً إلى الاستهلاك المعتاد للطاقة الغذائية من دون مراعاة تأثيرات الارتفاعات الحادة في الأسعار والتي تكون عادة قصيرة الأجل. ونتيجة لذلك، ينبغي عدم استخدام معدل الانتشار لاستخلاص استنتاجات نهائية حول تأثيرات الارتفاعات الحادة في الأسعار أو غيرها من الصدمات القصيرة الأجل. ثانياً، كان انتقال عدوى الصدمات الاقتصادية إلى العديد من البلدان النامية أقلّ بروزاً مما كان متوقعاً. وتشير توقعات حديثة للناتج المحلي الإجمالي إلى أن "الانكماش الكبير" في سنتي

يقدّر عدد ناقصي التغذية بحدود 870 مليون نسمة خلال الفترة 2010-2012. ويوازي هذا نسبة 12.5 في المائة من سكان العالم أو ما يعادل شخص واحد من أصل كل ثمانية أشخاص. ويعيش القسم الأكبر من هؤلاء - مليون نسمة - في البلدان النامية حيث يقدّر حالياً انتشار نقص التغذية بنسبة 14.9 في المائة من السكان (الشكل، أسفل اليمين). ولقد بلغ نقص التغذية في العالم مستوى لم يعد مقبولاً.

وتشير آخر الأرقام الناشئة عن تحسّن البيانات والمنهجية المستخدمة من قبل الفاو لحساب مؤشرها الخاص بنقص التغذية إلى أن عدد ناقصي التغذية في العالم قد تراجع بوتيرة أكبر مما كان متوقعاً حتى سنة 2007، رغم تباطؤ وتيرة التراجع بعد ذلك (الشكل، أسفل اليمين). ونتيجة لذلك، بات العالم النامي ككل أقرب بكثير إلى تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية المتمثلة في خفض نسبة من يعانون الجوع المزمّن إلى النصف مع حلول سنة 2015. فإذا ما استمرّ معدل التراجع السنوي المسجل خلال العشرين سنة الماضية حتى سنة 2015، قد تبلغ نسبة انتشار نقص التغذية في أقاليم العالم النامي 12.5 في المائة - وهو معدل لا يزال أعلى من غاية الهدف الإنمائي للألفية، لكن أقرب بكثير مما كان متوقعاً في ما مضى.

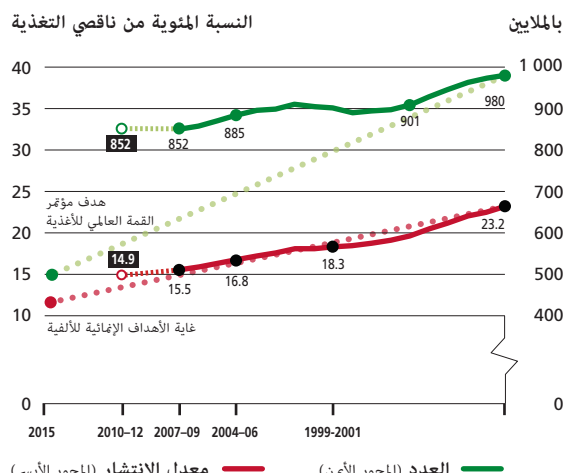
لا تزال هناك مع ذلك اختلافات كبرى بين المناطق والأفراد. ولقد استمرّ انخفاض عدد ناقصي التغذية ونسبتهم على حد سواء في آسيا في السنوات الأخيرة، مما وضع آسيا على المسار الصحيح باتجاه تحقيق غايتها الخاصة بالهدف الإنمائي للألفية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية. أما في أفريقيا، فيتسمّر انحرافها الكبير والمتنامي عما هو مطلوب فعلياً لتحقيق غايتها؛ ويقابل بشكل عام الاتجاه نحو إحراز تقدم على صعيد خفض نقص التغذية اتجاهاً الفقرو ووفيات الأطفال. وفي غرب آسيا أيضاً ارتفع تدريجياً

توزيع نقص التغذية في العالم النامي بحسب الأقاليم، 2102-0102 (بالملايين)



المصدر: الفاو.

نقص التغذية في العالم النامي



المصدر: الفاو.

ملحوظ في الجوع، مما يعني أن النمو وحده غير قادر على الأرجح على إحداث تأثير كبير لحد من الجوع.

ولا بد للنمو الاقتصادي من إشراك الفقراء ومن الوصول إليهم من خلال زيادة فرص العمل وغيرها من الفرص لكسب المداخيل. وعلاوة على ذلك، لا بد من أن تتشاطر المرأة هذه التطورات ذلك أن من شأن تعزيز تحكّم المرأة بالدخل الأسري أن يزيد من احتمال إنفاق مزيد من الأموال لشراء ما يساهم في تحسين التغذية والصحة.

وبالإضافة إلى النمو الاقتصادي، يتعيّن على الحكومات اتخاذ إجراءات كفيلة بالقضاء على الجوع. ومن المفترض أن يدرّ النمو الاقتصادي عائدات إضافية على الحكومات بفضل الضرائب والرسوم، على أن تُستخدم تلك الأموال لتمويل التعليم وتنمية المهارات ومجموعة واسعة من البرامج العامة للصحة والتغذية. ويفترض هذا أيضاً كشرط أساسي وجود إدارة حكيمّة، بما في ذلك توفير السلع العامة الأساسية والاستقرار السياسي وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد ووجود مؤسسات فعّالة.

ويُعتبر النمو الزراعي أحد الأمثلة على النمو الذي غالباً ما يصل إلى الفقراء خاصة إذا ما كان يستند إلى زيادة إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة. ويكتسي النمو الزراعي أهمية خاصة في البلدان المتدنية الدخل حيث مساهمة الزراعة في الحد من الفقر هي الأكبر على الإطلاق. وقد أثبتت الزراعة أيضاً فعاليتها في الحد من الفقر والجوع في الحالات التي لا يوجد فيها تفاوت كبير في توزيع الأصول، ذلك أن أصحاب الحيازات الصغيرة يستفيدون بعد ذلك من النمو استفادة مباشرة. ومن شأن التركيز بقدر أكبر على دمج أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق أن يساهم ليس فقط في تلبية الطلب على الأغذية في المستقبل، بل أن يفتح الباب أيضاً أمام مزيد من الفرص لإقامة علاقات مع الاقتصاد الريفي غير الزراعي على اعتبار أن أصحاب الحيازات الصغيرة سوف يستخدمون على الأرجح القسم الأكبر من دخلهم الإضافي لشراء سلع وخدمات منتجة محلياً.

وسعيّاً إلى الحد من نقص التغذية في أسرع وقت ممكن، لا بد أن يستفيد من النمو ليس الفقراء فحسب بل أن يكون أيضاً "مراعياً للتغذية". فتحسين الأمن الغذائي والتغذية هو أكثر من مجرد زيادة كمية المنتهجات من الطاقة - بل إنه مرتبط أيضاً بتحسين نوعية الأغذية من حيث تنوعها الغذائي وتعددتها ومحتواها

من المغذيات وسلامتها. ولقد كانت حتى تاريخه العلاقة بين النمو الاقتصادي والتغذية علاقة ضعيفة تتخللها فترات طويلة قبل أن يُترجم النمو على شكل تغييرات فعلية في الحالة التغذوية. ويتعيّن تطبيق سياسات داعمة لهذه الأهداف في إطار متكامل يجمع بين الزراعة والتغذية والصحة. وفي حين يكتسي النمو الاقتصادي أهمية خاصة لإحراز تقدم على صعيد تحسين تغذية الشعوب، ثمة علاقات أيضاً بالاتجاه الآخر - فالنظم الغذائية المغذية حيوية لكي يحقق الأفراد كامل قدراتهم البدنية والفكرية ولكي يحافظوا على صحتهم، مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي. ومن شأن تحسين تغذية الأطفال وحصولهم على التعليم أن يحسّن أيضاً التنمية الفكرية وأن يزيد بالتالي مستويات الدخل لهؤلاء الأطفال متى أصبحوا راشدين، هذا بالإضافة إلى تحقيق فوائد شخصية وللمجتمع ككل.

وإنّ النمو الاقتصادي العادل والقوي المستند إلى نمو الاقتصاد الريفي في البلدان المتدنية الدخل يسعى إلى زيادة فرص حصول الفقراء على الأغذية وإلى تحسين تغذيتهم. غير أن بعض التغييرات التي يتيحها النمو الاقتصادي لا تجني ثمارها على الفور وغالباً ما يتعذر على المجموعات السكانية المحتاجة الاستفادة على الفور من الفرص الناشئة عن ذلك. لذا، من الضروري تأمين الحماية الاجتماعية في الأجل القصير لدعم الفئات الأشدّ عرضة للمخاطر بحيث يتسنى الحد من الجوع ومن نقص التغذية في أسرع وقت ممكن. إلا أن الحماية الاجتماعية قادرة أيضاً على خفض نقص التغذية في الأجل الطويل. فهي تحسّن بالدرجة الأولى تغذية الأطفال اليافعين - وهو استثمار مريح في المستقبل حيث ينتج عنه راشدون ذو تحصيل علمي أفضل وصحة أفضل. وهي تساعد في مرحلة ثانية في التخفيف من وطأة المخاطر، الأمر الذي يشجّع على اعتماد التكنولوجيا وعلى تحقيق النمو الاقتصادي. ويمكن القضاء على نقص التغذية وسوء التغذية في أسرع وقت ممكن من خلال تصميم نظام للحماية الاجتماعية محكم التركيب يكون مسانداً للنمو الاقتصادي ومكملاً له.

لمزيد من المعلومات

تقرير حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم يزيد من الوعي بقضايا الجوع في العالم، ويناقش الأسباب الكامنة وراء الجوع وسوء التغذية، ويرصد مدى التقدم نحو بلوغ أهداف تخفيض الجوع التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996، ومؤتمر قمة الألفية. وهذا المطبوع يستهدف جمهوراً واسعاً، يشمل صانعي السياسات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات الأكاديمية، وعمامة الجمهور ممن لديهم اهتمام عام بالصلاوات بين الأمن الغذائي والتنمية البشرية والاقتصادية.

يتوافر أيضاً باللغات: الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والروسية والصينية

لمزيد من المعلومات: SOFI@fao.org

العلاقات مع وسائل الإعلام: FAO-Newsroom@fao.org

كتالوج مطبوعات المنظمة: www.fao.org/icalog/inter-e.htm

Food and Agriculture Organization of the United Nations

Viale delle Terme di Caracalla,

00153 Rome, Italy

Tel.: +39 06 57051

www.fao.org